

يحظر نشره حتى: الاثنين الموافق 4 ديسمبر 2017
8:30 صباحًا بتوقيت جرينيتش لندن / 10:30 صباحًا بتوقيت شرق أوروبا القاهرة
رابط التقرير متاح عند الطلب

بقيمة تزيد على 600 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030

التحول نحو نماذج الأعمال المستدامة **قد يولد فرص استثمارية جديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**

تقرير جديد يحدد أيضًا "المناطق الساخنة" للأسواق الرئيسية التي يمكنها استحداث ما يصل إلى 12,4 مليون وظيفة جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

القاهرة (4 ديسمبر 2017) - في الوقت الذي تتطلع فيه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)¹ إلى الاستفادة من الفرص الجديدة وتنمية اقتصاداتها، قد يؤدي التحول المتسارع والجذري نحو استراتيجيات الأعمال المستدامة إلى توليد فرص استثمارية بقيمة إجمالية تزيد على 637 مليار دولار أمريكي واستحداث 12,4 مليون وظيفة في جميع أنحاء المنطقة بحلول عام 2030. هذه الفرص هي محور اهتمام تقرير "أعمال أفضل لعالم أفضل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (Better Business, Better World MENA)، وهو تقرير جديد تنشره اليوم "لجنة الأعمال والتنمية المستدامة" (Business & Sustainable Development Commission).

وبهذه المناسبة، صرح مارك مالوك-براون، رئيس 'لجنة الأعمال والتنمية المستدامة'، قائلاً "فيما تستعد الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لفتح الآفاق أمام فرص جديدة للمرأة والترحيب باللاجئين وتنويع مصادر اقتصاداتهم، لا يزال أمام هذه المنطقة ككل مسيرة طويلة على طريق التحول إلى منطقة شاملة ومستدامة. ويظهر من خلال تقرير "أعمال أفضل لعالم أفضل في الشرق الأوسط" وجود حافز اقتصادي قوي ومقنع للأعمال التجارية والحكومات على اتباع الحلول المستدامة والتعجيل بها ونشر الاستراتيجيات المبتكرة التي ترمي إلى ضمان استفادة المنطقة من قدراتها بصورة كاملة."

وجاء إصدار تقرير "أعمال أفضل لعالم أفضل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" كجزء من سلسلة تقارير بدأ صدورها في شهر يناير 2017، وهي توضح أهمية أنشطة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المعروفة باسم الأهداف العالمية - وتشمل 17 هدفًا؛ منها القضاء على الفقر وتحسين المخرجات التعليمية والصحية واستحداث وظائف أفضل ومواجهة التحديات البيئية بحلول عام 2030. يوضح البحث أن الشركات التي تتبع استراتيجيات متوافقة مع الأهداف العالمية تستطيع فتح الآفاق أمام فرص اقتصادية عبر 60 "موقعًا ساخنًا" بقيمة تفوق 12 تريليون دولار أمريكي واستحداث ما يصل إلى 380 مليون وظيفة جديدة على مستوى العالم بحلول عام 2030. ويقدم تقرير "أعمال أفضل لمستقبل أفضل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" تحليلًا للقيمة الاقتصادية الإقليمية التي تُقدر بحوالي 637 مليار دولار أمريكي مُقسمة إلى أربعة أنظمة أساسية؛ وهي:

- الطاقة والمعادن: 229 مليار دولار أمريكي
- المدن: 183 مليار دولار أمريكي
- الصحة والرفاه: 133 مليار دولار أمريكي
- الأغذية والزراعة: 92 مليار دولار أمريكي

وقد حددت لجنة الأعمال في هذا التقرير 20 فرصة من أكبر الفرص المتاحة عبر الأنظمة الأربعة، والتي تمثل نحو 75 بالمئة من هذه الجائزة المُتوقعة. حيث تتضمن أعلى خمسة منها: تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني (52 مليار دولار أمريكي)؛ والإسكان الاقتصادي (50 مليار دولار أمريكي)؛ ونماذج التدوير في صناعة السيارات (37 مليار دولار أمريكي)؛ واستخلاص الموارد (33 بليون دولار أمريكي)؛ وتجميع المخاطر في مجال الرعاية الصحية (31 مليار دولار أمريكي).

وبدوره قال عارف نققي المؤسس والرئيس التنفيذي لمجموعة أبراج ومفوض لجنة الأعمال والتنمية المستدامة- قائلاً "توفر أهداف التنمية المستدامة إطار عمل متنسق للتصدي بكفاءة للتحديات الاجتماعية الأساسية. والأهم من ذلك أنها تعمل أيضًا بمثابة المبدأ التوجيهي لاستهداف

¹ يغطي هذا التقرير دول منطقة الشرق الأوسط (البحرين، وإيران، والعراق، وإسرائيل، والأردن، والكويت، ولبنان، وعمان، وفلسطين، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، والإمارات العربية المتحدة، واليمن) وشمال أفريقيا (الجزائر، ومصر، وليبيا، والمغرب، وتونس).

**يحظر نشره حتى: الاثنين الموافق 4 ديسمبر 2017
8:30 صباحاً بتوقيت جرينيتش لندن / 10:30 صباحاً بتوقيت شرق أوروبا القاهرة
رابط التقرير متاح عند الطلب**

المواقع التي يمكن فيها تخصيص رأس المال بطريقة أكثر إنتاجية لصالح المستثمرين وقادة الشركات. وأضاف: "تتصل الأهداف بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث نرى شبابًا يتمتع بالحيوية ولديه الدافع للاستفادة من الفرص وتقديم مساهمات إيجابية لصالح المجتمع الواسع. وهذا هو الوقت المناسب للمديرين التنفيذيين والمستثمرين في المنطقة لإحراز التقدم والأخذ بزمام المبادرة والدخول في شراكات معًا من أجل تحقيق النمو الشامل."

وقد دشّن عدد من الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، -من بينها المملكة العربية السعودية والبحرين وسلطنة عمان وقطر والإمارات العربية المتحدة- خططًا لتنويع اقتصاداتها، تزامنًا مع انخفاض أسعار النفط وتراجع أولوية الوقود الأحفوري. وتضع الاقتصادات المستوردة للنفط في المنطقة أيضًا أهدافًا للنهوض بالتقدم الاجتماعي وحماية البيئة. يثمن تقرير "أعمال أفضل لعالم أفضل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الفرص الاقتصادية إذا ما سعت المنطقة بأسرها إلى تحقيق مسار أكثر شمولية واستدامة وفقًا لما حددته الأهداف العالمية. بيد أن "الجائزة" الاقتصادية الإجمالية قد تكون أكبر بكثير إذا ما انضمت قطاعات أخرى -مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحقيق المساواة للمرأة- إلى مجموعة العوامل المؤثرة في هذا التحليل. وبحسب التقرير، فإن تقدير العوامل الخارجية وحدها -على سبيل المثال- يمكن أن يعزز القيمة الإجمالية للجائزة بنسبة 40 بالمئة.

ووفقًا للجنة الأعمال، يمكن استحداث 12,4 مليون وظيفة من خلال نماذج الأعمال المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. بالإضافة إلى 6 ملايين وظيفة أخرى يمكن استحداثها من خلال التطوير العمراني في المناطق الحضرية والتنقل والبنية التحتية. وقد أظهرت إحدى دراسات البنك الدولي أن بإمكان المنطقة استحداث 2,5 مليون وظيفة من خلال تلبية احتياجاتها السنوية الأساسية المقدرة من البنية التحتية. فضلًا عن ذلك، فإن ما يقارب خمس إجمالي فرص العمل الكامنة في المنطقة - أي حوالي 2,2 مليون فرصة عمل - يأتي من فرصة واحدة فقط: الإسكان الاقتصادي. يمكن لنماذج الأعمال المستدامة أن تستحدث أيضًا 3 ملايين وظيفة متصلة بالطاقة والمواد، و 2,1 مليون وظيفة في مجال الصحة والرفاه، وأكثر من 1,5 مليون وظيفة في قطاعي الأغذية والزراعة.

وقال ويليام علي ميلز، الرئيس التنفيذي لشركة "البحر الأحمر لخدمات الإسكان" التي ورد ذكرها في التقرير "نحن نؤمن بكوننا قوة إيجابية من خلال تطوير مجتمعات ذات بيئات معيشية متوازنة، مع بناء حلول صديقة للبيئة ومبتكرة بأسعار معقولة. ولكوننا من أوائل المبدعين في مجال الإسكان الاقتصادي بالمنطقة، نرى أن هذا التقرير يؤكد على القيمة الكبيرة للاستراتيجيات المستدامة والشاملة للشركات."

ولفتح هذه الفرص، يحتاج التقرير بأنه يجب على الأعمال أن تعبر الفجوة الاستثمارية اللازمة لتحقيق الأهداف العالمية بحلول عام 2030. وتشير التقديرات إلى أن هناك حاجة إلى 2,4 تريليون دولار أمريكي كإجمالي سنويًا حتى عام 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، إلى جانب 1,6 تريليون دولار أمريكي اللازمة عالميًا لتمويل البنية التحتية وحدها. ويمكن للتمويل المختلط - حيث تضطلع الهيئات العامة والخيرية بالشرائح الاستثمارية ذات المخاطر المرتفعة والأكثر تأثرًا بالسياسة - أن يملأ فجوة التمويل ويساعد في جلب المستثمرين من القطاع الخاص بمعدل مخاطر أقل. أظهرت إحدى الدراسات أن مثل هذا الاستثمار يمكن أن يعزز النمو بنسبة تصل إلى حوالي 3,7 نقطة مئوية بين منتجي النفط في المنطقة و 1,5 نقطة مئوية بالنسبة لمستوردي النفط. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الاستثمار، فالمنطقة لا تزال بحاجة إلى 106 مليار دولار أمريكي سنويًا حتى عام 2020 لسد فجوة البنية التحتية.

غير أن لجنة الأعمال والتنمية المستدامة تحتج بأن الأعمال التجارية لا يمكنها تحقيق الأهداف العالمية إلا عن طريق دفع نصيبها العادل من الضرائب، واستحداث فرص عمل جيدة بأجور وظروف مناسبة، والتصدي لمعالجة ارتفاع معدل البطالة، وخصوصًا بين الشباب والنساء. ويمكن للشركات في المنطقة أيضًا أن توفر حلولًا لتعزيز الشمولية والتواصل مع تجمعات النازحين واللاجئين.

وعلى مستوى الحكومات، فيمكنها أن تبني على ما أحرزته من تقدم في تطبيق الإصلاحات واستحداث الفرص أمام قطاع الأعمال. والآن فقد أصبح الأمر يستغرق 17 يومًا فقط لبدء نشاط أعمال جديد في المنطقة، مقارنة بأكثر من 43 يومًا في عام 2003. وبمقدور الحكومات أن تبذل المزيد من الجهود لمكافحة الفساد، والعمل مع قطاع الأعمال، ووضع سياسات تمكينية لدعم النمو والقدرة التنافسية والإنتاجية. وأخيرًا، يجب على المجتمع المدني أن يواصل مهمته الجسيمة المتمثلة في مراقبة الشركات وإلزامها بمسؤولياتها. ومع اقترابنا من عام 2030، سيحتاج العالم إلى المزيد من الشركات التي تعمل عن كثب مع المجتمع المدني لضمان الوفاء بحقوق العمال والمساواة بين الجنسين والإشراف البيئي.

إن إصدار تقرير "أعمال أفضل لعالم أفضل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" اليوم يُعد إبرازًا للمؤتمر الإقليمي لغرفة التجارة الأمريكية (AmCham) في مصر والمؤتمر الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والذي يحمل عنوان "دور القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" وينعقد في 4-5 ديسمبر بالقاهرة.

وصرح طارق توفيق رئيس غرفة التجارة الأمريكية بمصر (AmCham) قائلاً "تلتزم غرفة التجارة الأمريكية بمصر من خلال شراكتها طويلة الأمد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالمضي قدمًا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال إشراك القطاع الخاص

يحظر نشره حتى: الاثنين الموافق 4 ديسمبر 2017
8:30 صباحًا بتوقيت جرينيتش لندن / 10:30 صباحًا بتوقيت شرق أوروبا القاهرة
رابط التقرير متاح عند الطلب

والحكومات في حوار نشط حول مسارات جديدة لبناء الشراكات المحلية والإقليمية. يؤكد إصدار تقرير 'أعمال أفضل لعالم أفضل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كجزء من هذا المؤتمر على الأدلة ويقدم حوافز اقتصادية لتحسين التوافق في السعي لتحقيق الأهداف العالمية".

ومن جانبه صرح ريتشارد ديكتاس، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، قائلاً "هناك اتفاق عالمي على أن القطاع الخاص يحمل المفتاح لمستقبل مستدام للكوكب. لذلك سنحتاج إلى تحرير قوة التريليونات التي يتم استثمارها في اقتصاد السوق. فالاستدامة يمكن أن ذات فائدة للأعمال؛ فهي تفتح مجالات جديدة للاستثمار مثل الطاقة المتجددة، والزراعة المقاومة للمناخ، والمدن المستدامة. ويمكن الكشف عن إمكانات واتجاهات جديدة للنمو الاقتصادي عندما نغير نمطية تفكيرنا. إننا نفخر بشراكتنا مع غرفة التجارة الأمريكية في القاهرة ولجنة الأعمال والتنمية المستدامة. وستحفز جهودنا المشتركة وتوصيات التقرير المناقشات لتوسيع نطاق المشاركة مع القطاع الخاص في مصر."

يمكن لقادة الأعمال معرفة المزيد عن مواءمة شركاتهم مع الأهداف العالمية عن طريق الموقع الإلكتروني businesscommission.org/join.

—الختام—

لجنة الأعمال والتنمية المستدامة
تم تدشين لجنة الأعمال والتنمية المستدامة في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي التي انعقدت في يناير 2016. وتجمع قادة من قطاع الأعمال، والمالية، والمجتمع المدني، والقوى العاملة، والمنظمات الدولية، مع هدفين مرتبطين وهما: تحديد الجائزة الاقتصادية التي يمكن أن تكون متاحة للشركات إذا تحققت الأهداف العالمية، ووصف كيف يمكن أن تسهم في تحقيقها. وتعمل لجنة الأعمال عن كثب مع شركائها لحشد الشركات من أجل تحقيق الأهداف العالمية. للتعرف على المزيد، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.businesscommission.org.

تابعنا على حساب تويتر twitter.com/BizCommission

**THE
ABRAAJ
GROUP**

مجموعة أبراج

مجموعة أبراج ("أبراج") هي شركة استثمارية رائدة، أنشئت خصيصًا للعمل في أسواق النمو في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وتركيا. ويعمل بها أكثر من 300 شخص في أكثر من 17 مقرًا موزعًا على خمس مناطق، ولها مراكز في دبي وإسطنبول ومكسيكو سيتي ونيروبي وسنغافورة. تدير المجموعة حاليًا حوالي 13,6 مليار دولار أمريكي من خلال استراتيجيات استثمارية مُوجهة.

حققت مجموعة أبراج حوالي 6,7 مليار دولار أمريكي من أكثر من 100 تخارج كامل، كما حققت الصناديق التي تديرها المجموعة أكثر من 200 استثمار في مختلف القطاعات بما في ذلك القطاعات الاستهلاكية والطاقة والمالية والرعاية الصحية والمرافق. وتلتزم المجموعة بأعلى معايير البيئة وإشراك أصحاب المصلحة ومعايير حوكمة الشركات، وهي من الشركات الموقعة على مبادئ الاستثمار المسؤول التي تدعمها الأمم المتحدة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وتم تعيين مؤسس مجموعة أبراج -عارف نقفي- في مجلس الاتفاق العالمي للأمم المتحدة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في عام 2012، وكذلك في مجلس مؤسسة الإنترنت في عام 2014.


**American Chamber
of Commerce in Egypt**

غرفة التجارة الأمريكية بمصر

تأسست غرفة التجارة الأمريكية بمصر (AmCham Egypt) في عام 1982، وهي واحدة من أكبر فروع الغرفة التجارية الأمريكية بالولايات المتحدة وأكثرها نشاطًا، فهي تربط ما بين أكثر من 1900 عضواً من كبار المستثمرين ورجال الأعمال الذين يمثلون الشركات المصرية ذات المصالح التجارية في الولايات المتحدة والشركات الأمريكية والمتعددة الجنسيات التي تمارس نشاطات تجارية في مصر. تدعو غرفة التجارة الأمريكية في القاهرة إلى ارساخ بيئة عمل مواتية، وترويج التجارة والاستثمار، وتعزيز بيئة عمل ذات مسؤولية اجتماعية. وتصدر الغرفة مجموعة واسعة من الأبحاث الاقتصادية وتقدم العديد من الخدمات التجارية وبرامج التدريب لأعضائها وكذلك لمجتمع الأعمال

يُحظر نشره حتى: الاثنين الموافق 4 ديسمبر 2017
8:30 صباحًا بتوقيت جرينيتش لندن / 10:30 صباحًا بتوقيت شرق أوروبا القاهرة
رابط التقرير متاح عند الطلب

ككل. وهي عضو مؤسس للمجلس الإقليمي للغرف التجارية الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتتولى الأمانة الدائمة به.



*Empowered lives.
Resilient nations.*

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

منذ أكثر من 50 عامًا، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومة المصرية وشعبها في جهودها الرامية إلى الحد من الفقر وتعزيز سياسات التنمية البشرية المُستدامة. ومن أبرز السمات المميزة لنجاح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر الدعم الذي يقدمه على المدى الطويل للحكومة في بناء المؤسسات الوطنية الاستراتيجية واستدامتها، والتي أضافت قيمة كبيرة لتحسين حياة الشعب في بلاده.